



الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان المبرم

بتونس بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق باتفاق القرض المبرم بين

الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

للمساهمة في تمويل مشروع تدعيم القطاع الطاقى (عدد 19 / 2020)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 13 فيفري 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 20 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق الضمان.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر مساعد: غازي القروي

مقرر مساعد: هشام العجبوني

نظر اللجنة

▪ تاريخ إحالة المشروع على اللجنة : 20 فيفري 2020

▪ جلسات اللجنة :

- جلسة يوم الأربعاء :01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون.

- جلسة يوم الإثنين : 13 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة.

▪ قرار اللجنة : المصادقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

(07 نعم و02 محتفظين)

▪ تاريخ إنهاء الأشغال : 13 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

أولاً: تقديم مشروع القانون:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 30 جانفي 2020 بتونس مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاق ضمان بخصوص اتفاق القرض المبرم في نفس اليوم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدره 151 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 427.71 مليون دينار للمساهمة في تمويل مشروع تدعيم القطاع الطاقوي.

1) أهداف المشروع:

يهدف مشروع تدعيم القطاع الطاقوي إلى:

أ) تعزيز شبكة نقل الكهرباء،

ب) تحسين الأداء التجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز،

وينقسم المشروع إلى جزأين:

- جزء لتمويل البنية التحتية بما قيمته 131 مليون دولار أمريكي،
- جزء يعتمد على مؤشرات النتائج المتعلقة بالأداء التجاري بما قيمته 20 مليون دولار أمريكي.

2) مكونات المشروع:

العنصر الأول: تعزيز شبكة نقل الكهرباء

يتمثل المشروع في إنجاز الدراسات، والتصنيع، والتجارب بالمصنع، والتزويد بالمعدات، وأشغال الهندسة المدنية، والنقل على عين المكان، والتركيب، والتفكيك، واختبارات مطابقة المواصفات والتشغيل للمنشآت التالية:

➤ المحطات:

1) محطة تحويل عادية جديدة 400/225 كلف (Kilo Volt) بكندار تحتوي على:

- محطة 400 كلف:
- خليتي خطوط 400 كلف صخيرة 1 وصخيرة 2،
- خلية محول 11/225/400 كلف (500 ميغافولت - أمبير)،
- خلية ربط،
- خليتي المفاعلين الموازيين (2 X 40 ميغافار)،

- محول 11/225/400 كلف (500 ميغافولت - أمبير)،
- مفاعلين موازيين (2 X 40 ميغافار)،
- محطة 225 كلف:
- خليتي خطوط 225 كلف سوسة وبوفيشة،
- خلية استقبال محول 11/225/400 كلف (500 ميغافولت - أمبير)،
- خلية ربط.
- (2) محطة تحويل عادية جديدة 400 كلف بالصخرة تحتوي على:
- خليتي خطوط 400 كلف كندار 1 وكندار 2،
- خلية محول 11/225/400 كلف (500 ميغافولت - أمبير)،
- خلية ربط،
- خليتي خطوط 400 كلف لربط مركز الإنتاج،
- خليتي المفاعلين الموازيين 400 كلف (2 X 40 ميغافار)،
- محول 11/225/400 كلف (500 ميغافولت - أمبير)،
- مفاعلين موازيين 400 كلف (2 X 40 ميغافار).
- (3) محطة تحويل جديدة 225/150 كلف بطينة تحتوي على:
- خليتي خطوط 225 كلف صخرة 1 وصخرة 2،
- خلية محول 11/150/225 كلف (200 ميغافولت - أمبير)
- خلية ربط 225 كلف،
- محول 11/150/225 كلف (200 ميغافولت - أمبير)
- خلية استقبال محول 150 كلف بالمحطة القديمة الموجودة بطينة.
- (4) توسعة محطة تحويل 33/225 كلف بتطاوين تحتوي على:
- خلية تصريف الطاقة بمركز الإنتاج الفوطوضوي ببح بورقيبة.

➤ الخطوط الهوائية:

- (1) خط كهربائي مزدوج الدارة 400 كلف، مزدوج الحزمة 2 X 570 مم 2، الصخيرة - كندار (192 كم)،
- (2) دخول /خروج الخط 225 كلف (مجهز 400 كلف)، مزدوج الحزمة 2 X 570 مم 2، بوفيشة - سوسة إلى كندار (6.5 كم)،
- (3) خط كهربائي مزدوج الدارة 225 كلف، 570 مم 2، الصخيرة - طينة (85 كم)،
- (4) خط كهربائي 225 كلف يربط محطة تصريف الطاقة بمركز الإنتاج الفوطوضوي ببرج بورقيبة (تطاوين) بمحطة التحويل تطاوين (130 كلم).

العنصر الثاني: تحسين الأداء التجاري:

يهدف هذا العنصر لدعم وتعزيز الأداء التجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال الأنشطة التالية:

- (1) مراقبة وقياس الاستهلاك من قبل حرفاء الجهد العالي والمتوسط في الوقت الحقيقي،
- (2) تأمين دخل المستهلكين من الكهرباء ذات الجهد المنخفض مع ارتفاع الاستهلاك،
- (3) تحسين معدل تحصيل الحرفاء العاديين بما في ذلك الأسر،
- (4) تحسين قياس الاستهلاك من خلال توفير الأجهزة المحمولة لموظفي الشركة التونسية للكهرباء والغاز،
- (5) إطلاق حملات إشراك المواطنين حول حقوق ومسؤوليات استهلاك الطاقة.

(3) المستهدفون من المشروع:

يهدف المشروع لدمج الطاقات المتجددة الإضافية من المنتجين من القطاع الخاص في شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز من خلال توفير قدرة النقل اللازمة وتعزيز قدرة الشركة على دفع ثمن هذه الطاقة وتوزيعها.

ويشمل المستفيدون المباشرون من المشروع جميع الحرفاء الحاليين والمحتملين الذين سيستفيدون من إمدادات أكثر استدامة وربحية للكهرباء، بالإضافة إلى خدمات أفضل.

(4) روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز مشروع تدعيم القطاع الطاقى خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 وسنة 2024.

5) الشروط المالية للقرض:

- **قيمة القرض:** 151 مليون دولار،
- **مدة السداد:** 35 سنة منها 5 سنوات إهمال،
- **نسبة الفائدة:** 1.67 % بالنسبة للفترة 2024 - 2053 و 1.47 % بالنسبة لسنة 2054،
- **عمولة التعهد:** 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب من القرض،
- **عمولة الافتتاح:** 0,25 % من مبلغ القرض تخصص مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ.

+ ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 أفريل 2020 عبر التواصل عن بعد للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب ووثيقة اتفاق الضمان.

وقد أكد النواب على أهمية هذا القرض موضوع الضمان الذي يهدف إلى المساهمة في مشروع تدعيم القطاع الطاقى من خلال تعزيز شبكة نقل الكهرباء وتحسين الأداء التجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وتعرض عدد من النواب إلى الوضعية المالية الصعبة التي تمر بها الشركة والتي ستفاقم في ظل أزمة الكورونا وفي ظل شح السيولة على مستوى البنوك باعتبار أنه تم اتخاذ قرار حكومي يقضي بتأجيل خلاص فواتير الكهرباء والغاز، لذلك بات من الضروري مساندة هذه الشركة في ظل هذه الأوضاع الصعبة.

وتساءلوا عن مدى استعداد البنك المذكور على دفع قيمة القرض وفي ظل الظروف المالية الصعبة على المستوى الدولي وإن كانت قيمة القرض سيتم سحبها من قبل الشركة دفعة واحدة كما إستفسروا أن كانت الحكومة ستعمل على تخصيص هذه القيمة للمجالات المدرجة ضمن الاتفاقية فقط أو سيتم تحويلها إلى ميزانية الدولة لمجابهة وباء الكورونا وهل سيتم الانطلاق في المشروع موضوع هذا القرض خلال هذه السنة أو سيتم تأجيله.

وأكد أحد النواب على أهمية هذا القرض باعتباره يتعلق بالاستثمار في المجال الطاقى خاصة أنه تم إسناده بنسبة فائدة تعتبر منخفضة نسبيا باعتبار السوق وهو مرتبط بمجالات هامة لا سيما منها الطاقة البديلة وإقترح ان يتم التفكير مستقبلا في الاستثمار في مجال الطاقة النووية.

كما طلب أحد النواب مد اللجنة بمستحقات الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمتخلدة
بذمة حرفائها .

وأكد أغلب النواب على أهمية المصادقة على اتفاق ضمان الدولة على القرض المذكور ليتم
صرفه ولتتمكن الشركة من القيام بمشاريعها الاستثمارية المبرمجة والإيفاء بالتزاماتها.
هذا واجتمعت اللجنة مجددا يوم 13 أفريل 2020 لعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد
تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية
الحاضرين.

مقرر اللجنة

فيصل دربال

رئيس اللجنة

عياض اللومي